سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: الفقر

ثانياً: التبعية

ثالثاً: التهميش

أولاً: الفقر

تعيش البلدان النامية وضعية مزرية؛ حيث تطرح العولمة عليها جملة من التحديات؛ ولهذا يتعيّن أن تعمل على تحرير نفسها من الفقر والتبعية والتهميش. تعيش أغلب شعوب الدول النامية في حالة فقر، فنسبة السكان الذين يعيشون تحت حدّ الفقر يتجاوز ٤٥٪[١]، كما أن وضعية الدول النامية تعبِّر عنها الأرقام المجرّدة التالية[٢]:

- يموت ٤٨ مليون طفل قبل الوصول إلى سن الخامسة؛
- يعاني مليار إنسان من المجاعة وسوء التغذية؛
- لا يحصل ١,٣ مليار إنسان على ماء نقي غير ملوَّث؛
- هناك ١,٥ مليار نسمة من دون أيّ رعاية صحية؛
- ١٣٠ مليون طفل لا يدخلون أيّة مدارس، فضلاً عن وجود مليار أمّي؛
- تضاعفت ديون الدول النامية فقفزت من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١,٣٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠، «أما في عام ١٩٩٦ فقد وصلت إلى ١,٩٤٠ مليار دولار»[٣]؛

- ٩٥٪ من الزيادة السكانية تتمركز في أفقر مناطق المعمورة[١].

ولما تعوّدت الدول النامية الحصول على تمويل من الدول الغنية في إطار «معونات التنمية الرسمية»؛ أي المِنح والقروض الميسّرة المقدَّمة للتغلُّب على الفقر؛ فإن هذه المنح والقروض – في ظل العولمة – هي في طريقها للاختفاء ما عدا «المساعدات الإنسانية» في حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التي تحلّ بالدول النامية، فما قدّمته ألمانيا مثلاً من معونة عام ١٩٩٤ هو ٠,٣٤٪ من ناتجها القومي الإجمالي، أما في عام ١٩٩٥ فلم يزد ما قدّمته على ٠,٣١٪[٢]، وتعود أسباب هذا التوجُّه لدى «الدول المانحة» إلى:

- فساد حكومات الدول النامية الذي بدّد المليارات ولم تنتفع به الفئات الفقيرة والمحرومة؛
- انتشار البطالة، وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة، بدعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء في الداخل قبل فقراء الخارج.
- ومن هنا برز مفهوم «الشراكة» التي تبشِّر بها دول الشمال كبديل عن معونات التنمية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية آخذة في الازدياد، «فهناك ٢٠٪ من دول العالم هي أكثر الدول ثراءً، وتستحوذ على ٨٤,٧٪ من الناتج الإجمالي للعالم وعلى ٨٤,٢٪ من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها ٨٥,٥٪ من مجموع مدخرات العالم»[٣]، وهكذا تتفاقم مظاهر الاستقطاب بين الدول الغنية والفقيرة، والجدول التالي يبيِّن الفجوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف:

جدول ١٥: الفجوة الحضارية بين الدول المتقدمة والدول النامية

مؤشرات مختارة	الدول المتقدمة	الدول النامية
عدد السكان (مليون نسمة)	١,٣٢٠	٤,١٨٠
عدد السكان لكل طبيب	٣٨٠ نسمة	٢,١٤٠ نسمة
متوسط عمر الفرد	٧٣ سنة	٥٩ سنة
نسبة المتعلمين	٪٩٩	٪٦٠
نصيب الفرد من السعر الحراري اليومي	٣,٣٩٥	٢,٤٢٢
نسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب	٪٩٧	٪٥١
متوسط دخل الفرد السنوي (دولار)	١٣,٥٠٠	١,٠٨٥
إجمالي الإنفاق العسكري السنوي (مليار دولار)	٧٠٠	١٥٠
الإنفاق السنوي على التعليم (مليار دولار)	٥٦٤,٧٤٣	٩٧,٧٥٤
الإنفاق السنوي على الصحة (مليار دولار)	٥٥٠,٧١١	٣٨,١٩١
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي السنوي	٤٥٤ دولار	١١ دولار
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي السنوي	٤٩٠ دولار	٢٨ دولار
إجمالي الناتج القومي (مليار دولار)	١١,٥١٨,١٨٣	٢٥٦٠,٧٩٦
النسبة المئوية إلى الناتج القومي العالمي	٪٧٨	٪٢٢
النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي الصناعي العالمي	٪٩١	٪٩
النسبة المئوية من إجمالي إنتاج الغذاء	٪٨٠	٪٢٠
نسبة المشاركة في الصادرات العالمية	٪٨٨	٪١٢
نسبة الهيمنة على التجارة الدولية	٪٨٣	٪١٧
نسبة امتلاك الأرصدة والأوراق النقدية	٪٨٠	٪٢٠
نسبة امتلاك العملات الأجنبية	٪٩٠	٪١٠
احتياطات الذهب	٪٨٥	٪١٥
نسبة تحقيق الإنتاج واستهلاكه عالمياً	٪٩٠	٪١٠
نسبة الاستهلاك النفطي	٪٨٥	٪١٥

المصدر: مجلة دراسات اقتصادية، ع ١، ١٩٩٩، ص: ٢٠٢-٢٠٣.

يضاف إلى ذلك سوء توزيع الثروة؛ حيث «أن ٣٥٨ ملياردير يمتلكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة؛ أي أنها تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم»[١]، فمع نموّ العولمة يزداد تركُز الثروة، وتتّسع الفوارق

بين الشعوب والدول والمناطق والأجيال.

كما تزايد دور الشركات المتعدِّدة الجنسيات التي أصبحت تقيِّم أوضاع الدول النامية وتزن احتمالات وحجم الأرباح مع سيرورة «الترحيل» أو «الانتشار» (*Delocalization*)؛ حيث أصبح البحث مرتكزاً على الأماكن التي تتميّز بالخصائص التالية:

- الانخفاض في الأجور والضرائب، والقدرة الشرائية القوية؛
- الاستقرار السياسي الذي يمنع حدوث الانقلابات المفاجئة؛
- سوق كبيرة مبنيّة على عدد السكان ونسبة من سيُرقّون إلى صفوف الطبقة الوسطى، ولكن الفقر لا يجعل «الطلب» بالمعنى الاقتصادي؛ ولهذا فأسواق معظم الدول النامية لا تُغري هذه الشركات.

ثانياً: التبعية

لقد تنامت درجة ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة التي أضحت «تمتلك كل الأوراق الرابحة بين أيديها (رأس المال، التكنولوجيا، السيطرة على وسائل الاتصال، وفرة المواد الغذائية والشركات المتعدِّدة الجنسيات القوية)، وتتنامى مزايا هذه الدول لأن التكنولوجيا تأكل قيمة العمل والمواد اللذيْن هما الموجودات الأساسية للبلدان النامية، ومع أن البلدان النامية مستقلة رسمياً منذ انتهاء الاستعمار، إلا أنها الآن أكثر اعتماداً على أوربا والولايات المتحدة أكثر من قرن مضى من الزمن»[1]، وتتعدّد أشكال تبعيتها كالآتي:

- التبعية المالية والنقدية؛
- التبعية التجارية؛
- التبعية التكنولوجية؛
- التبعية الغذائية...

إن تطبيق سياسات التكييف الهيكلي في البلدان النامية يؤدي إلى تزايد التبعيّة

بدخولها في دوامة جدولة الديون، «وقد نتج عن مشكلة صعوبات خدمة الدين، أن اضطر في السنوات الـ ١٥ الأخيرة ما يزيد على ٩٠ بلداً نامياً إلى قبول برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي»[١]، ففي الوقت الذي تُحثّ فيه الدول النامية على تفكيك القطاع العام وتصغير حجم المؤسسات؛ تتّجه الدول المتقدمة نحو المزيد من الاندماج والتكتّل عن طريق اندماج شركاتها! ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تعميق التبعية وتكريس التخلف؛ نتيجة تعرّض الاقتصادات النامية إلى منافسة مدمِّرة تجني مكاسبها الدول المتقدمة.

وعلى الرغم من أن الجنوب يضم ٨٠٪ من سكان العالم؛ فلا يزيد نصيبه على ٤٪ من الإنفاق العالمي على البحث والتنمية، وفي القطاعات الحساسة مثل: المعلوماتية والبحث العلمي؛ لا يوجد فيه إلا ٥٪ من الحواسيب المستخدَمة في العالم[٢]؛ ممّا يعمِّق التبعية في مجال التنمية بين الشمال والجنوب.

ثالثاً: التهميش

لقد فقدت المواد الأولية – التي تمتلكها الدول النامية – أهميتها وانخفضت أسعارها؛ نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في البلدان الصناعية؛ وذلك للأسباب التالية:

- تراجع نصيب الصناعة في اقتصاد الدول المتقدمة لصالح قطاع الخدمات؛
- تخفيض مكوّن الطاقة والمواد الأولية في قيمة السلعة نتيجة الوعي بقضايا البيئة؛
- تطوير التكنولوجيا أدى إلى أن نصيب المادة الأولية اليوم في ثمن أيّ سلعة لا يزيد على ١٠٪[٣]، وأدى ذلك إلى تدهور معدلات التبادل، وإضعاف وزن البلدان النامية في العلاقات التجارية الدولية.

كما أن الحوار بين الشمال والجنوب لم يعُد له اهتمام دولي بسبب تجاهل العالم المتقدِّم لمشكلات الدول النامية، فمع تسارع عمليات العولمة؛ فإن المصطلحات التي شغلت الفكر مثل: العالم الثالث والتحرُّر والتقدُّم وحوار الشمال والجنوب والتنمية الاقتصادية، في طريقها للاختفاء، وفي هذا الصدد يقول مؤلفا كتاب «فخ العولمة»: «لقد قضى حوار الشمال والجنوب نحبه، كما قضى نحبه صراع الشرق والغرب... ولم يعُد هناك قاموس مشترك لتسمية المشكلات، فمصطلحات من قبيل «الجنوب والشمال» و«العالم الثالث» و«التحرُّر» و«التقدُّم» لم يبق لها معنى واحد»[1].

كذلك يتجلى إقصاء الدول النامية في ضعف موقفها في الهيئات الدولية؛ فالدول المتقدمة تهيمن على المؤسسات المالية الدولية بما يوفِّر لها السلطات لتحديد الأولويات في حركة العولمة؛ بينما لا يبقى للدول النامية سوى دور ثانوي، كما تسعى الدول المتقدمة إلى تهميش دور الأمم المتحدة بإعفائها من المهام الاقتصادية والاجتماعية والتي وُجدت من أجلها، ويظهر ذلك من خلال التقليل من أهمية بعض أجهزتها مثل: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهو مكلَّف بتعزيز قدرات البلدان النامية على تطوير اقتصاداتها الوطنية وتحسين مركزها في الاقتصاد الدولي؛ حيث أُسندت صلاحيات أكبر لمنظمة التجارة العالمية، فتراجعت مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصّصة، وهكذا فإن «نفوذ الأمم المتحدة سيظل يتآكل وسيظل صُنع القرار الدولي بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية بكامله بين أيدي مؤسسات ليس للبلدان النامية فيها أيّ تأثير يُذكر»[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الخيارات المتاحة أمام الدول النامية لتعظيم قدراتها على كسب معركة التنمية في ظل اتجاهات (الفقر والتبعية والتهميش) المتزايدة في عصر العولمة؟!

١. **تفعيل أدوار المنظمات الإقليمية للدول النامية:** (حركة عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية، مجموعة ٧٧، مجموعة ١٥ ...).

حيث تعاني حركة عدم الانحياز من أزمة دور، وهي ليست مطالبة بتغيير الاسم فقط بقدر ما هي مطالبة بتغيير الإستراتيجية ضمن مفاهيم العولمة والشركات المتعددة الجنسيات؛ وذلك بضرورة إعطاء البعد الاقتصادي للحركة على حساب البعد السياسي، فإذا أنهت الحرب الباردة معركتها السياسية؛ فإنها لم تنه معركتها الاقتصادية التي بدأت منذ مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ حين طالب بنظام اقتصادي جديد يقوم على العدالة والمساواة، كما يتعيّن عليها: تعبئة روح التضامن – التي تعاني من مشكلة ضعف – التي لازمت عصر الحركة إبّان أوجّ فاعليتها، إلى جانب العمل على تقوية صلاحيات الأمم المتحدة وترقية حوار شامل ومنصف بين الشمال والجنوب. أما مجموعة الـ ١٥ فقد تشكّلت لتعزيز التعاون بين دول الجنوب، وتفعيل الحوار بين الشمال والجنوب (وخاصة مجموعة الـ ٧) والعمل على تجاوز سلبيات العولمة، وتبلغ نسبة التجارة فيما بين البلدان النامية حوالي ربع إجمالي التجارة العالمية[١]؛ إلا أن التعاون جنوب – جنوب يواجه بعض الصعوبات أهمها أن البلدان المجاورة غالباً ما تنتج السلعة نفسها المعدّة للتصدير، ويقول رئيس زمبابوي موضّحاً في هذا الصدد: «إن زمبابوي تنتج نفس السلع التي تنتجها كينيا؛ الأمر الذي يتعذّر معه الاتجار معها، ويشكّل ذلك أحد أهم عوائق التجارة جنوب – جنوب»[٢]، ولحلّ هذه الصعوبات فإنه يتعيّن على الدول النامية الاهتمام بمجالات النقل والاتصالات وتكنولوجيا الإعلام التي يمكن أن تعزّز قدرة اقتصادات الدول النامية على المنافسة الدولية، ويقول رئيس وزراء ماليزيا: «إن البلدان النامية ينبغي أن تتعلّم كيف تتعرّف على قدرات بعضها البعض؛ وذلك أنه لا بدّ من توافر عاملين هامين

جداً لتجاوز ذلك ألا وهما : المعلومات والاتصالات»[1].

٢. ضرورة صياغة برنامج عالمي شامل لشعوب العالم لمواجهة تحديات العولمة:

وفي هذا الصدد أصدرت لجنة الجنوب تقريراً بعنوان «التحدي أمام الجنوب»، تدعو فيه إلى صياغة برنامج عالمي للعمل المشترك بين شعوب الدول النامية والدول المتقدمة لاسيما في ظل اتجاهات التطور العالمي وتدويل المشكلات الإنسانية (مكافحة الفقر والجوع، تدهور البيئة، الأمراض الصحية «الإيدز»، تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة والعنف والإرهاب...)[2]، ويهدف هذا البرنامج إلى[3]:

- إعادة هيكلة جذرية للنظام الدولي؛
- ضمان إدارة عادلة للتكافل العالمي؛
- إنعاش التعاون بين الدول النامية.

شكل ١٠: تحديات العولمة للدول النامية